الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.26

الجمعية العامة

Distr.: Limited
5 November 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٠ من جدول الأعمال
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

السودان*: مشروع قرار

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٦/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٣٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٥٢ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨/٣ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وإلى قرارها ٦٣/٢٠٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وغيرها من القرارات ذات صلة بالموضوع،

وإذ تلاحظ أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية، والتنوع الثقافي واللغوي، والتقاليد والأديان، وأن يشجع على احترام كل ذلك، وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن عمليات تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه على

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرجاء إعادة الاستعمال

النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[١] سوف تواصل إثراء مجتمع المعلومات،

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين أقرَّتهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣[٢] كما اعتمدتهما الجمعية العامة[٣]، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين أقرتهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٤]، واعتمدهما الجمعية العامة[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي[٧]،

وإذ ترحب بالجهود التي تضطلع بها تونس، البلد المستضيف للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، لتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي سنوياً، كمحفلٍ في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي بغية تشجيع العمل على قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم،

وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية وكفالة أن تتاح للجميع إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر – ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول، والتصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٢) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢٢٠/٥٩.

(٤) انظر A/60/687.

(٥) انظر القرار ٢٥٢/٦٠.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

(٧) A/64/64-E/2009/10.

وإذ تُسلم بأهمية ولاية منتدى إدارة الإنترنت في مناقشة مسائل السياسات العامة المتعلقة بعناصر أساسية في إدارة الإنترنت من أجل تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطورها،

وإذ تُذكر بالفقرتين ٦٩ و٧١ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي أقرَّه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٤] بشأن عملية تعزيز التعاون لتمكين الحكومات من تنفيذ أدوارها والاضطلاع بمسؤولياتها، على قدم المساواة، في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماعات الأول إلى الرابع لمنتدى إدارة الإنترنت، المعقودة في أثينا في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على التوالي، وإذ ترحب بعقد الاجتماع الخامس للمنتدى في فلنيوس، عام ٢٠١٠،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء أفريقيا بمؤتمري القمة الأول والثاني لوصل أفريقيا بالإنترنت اللذين عقدا في كيغالي في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفي القاهرة في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، في مبادرة ترمي إلى تعبئة موارد بشرية ومالية وتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمحافظة في الوقت نفسه على ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تشير إلى مساهمة التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية في أعمال لجنة تسخير العمل والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تشير أيضا إلى اجتماع ما بين الدورات الذي عقدته اللجنة في سانتياغو، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وإلى الدورة الثانية عشرة للجنة المعقودة في جنيف، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات،

وإذ تشدد على أن إمكانات التنمية التي ينطوي عليها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحول بعد إلى حقيقة ملموسة بالنسبة لغالبية الفقراء، وإذ تؤكد ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية،

وإذ تسلم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

١ - **تُسلم** بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة لتحديات التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وبوسعها تشجيع النمو الاقتصادي، والقدرة على المنافسة، والوصول إلى المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي؛

٢ - **تؤكد** الدور المهم للحكومات في صياغة السياسات العامة وفي توفير الخدمات العامة التي تتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أساس نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

٣ - **تسلم** بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٤ - **تسلم أيضا** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير القدر الكافي من

الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

٥ - **تسلم كذلك** بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات ضمن نطاق عريض من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

٦ - **تعترف** بأن هناك فجوة بين الجنسين باعتبارها جزءا من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات ووصول المرأة إلى التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٧ - **تشير** إلى ما أُدخل على آليات التمويل من تحسينات وابتكارات، بما في ذلك إنشاء صندوق التضامن الرقمي، وهو صندوق طوعي، كما ذُكر في إعلان مبادئ جنيف[٢]، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تمويله عن طريق التبرعات؛

٨ - **تسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة عن طريق التعاون الثلاثي، يمكن أن يكون أداة مفيدة لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٩ - **تشجع** على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف[٢] وتونس[٤] لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بطرق، منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المنتديات المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية وأقل البلدان نموا والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٠ - **تشجع أيضا** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته، في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

١١ - **تقر** بالحاجة الماسة إلى تسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٠، بناء على مشاوراته مع جميع المنظمات المعنية تقريرا محددا يتضمن توصيات عن كيفية مواصلة العملية الرامية إلى تعزيز التعاون؛

١٣ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى دعم المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة من البلدان النامية في الاجتماعات التحضيرية لمنتدى إدارة الإنترنت وفي المنتدى نفسه في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وإلى النظر في المساهمة، على النحو المناسب، في الصندوق الاستئماني لأصحاب المصلحة المتعددين المُنشأ للمنتدى؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينظر في توفير الدعم الضروري من الميزانية العادية لكفالة استدامة الأنشطة والعمليات الأساسية لأمانة منتدى إدارة الإنترنت لكي تنفذ برنامج أنشطتها، وفقا لولايتها؛

١٥ - **تطلب** من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، خلال دورتها الثالثة عشرة التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١٠، أن تنظم مناقشةً مع رؤساء كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة المشاركة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، من أجل قيام اللجنة بإعداد استعراض للتقدم المحرز خلال السنوات الخمس في سبيل تنفيذ تلك النتائج، بما في ذلك طرائق التنفيذ والمتابعة، وتشجع جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها اللجنة الإقليمية، وميسري مسار العمل على المساهمة في هذا الجهد؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن استعراض التقدم المحرز خلال السنوات الخمس في سبيل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.